

أهداف سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق

بعد عام ٢٠١١

The objectives of the policy of Gulf Cooperation Council countries towards Iraq after 2011

أ.د. اياد رشيد محمد الكريّم

Prof. Dr. Ayad Rashid Muhammad

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Tikrit University / Education Directorate

E-mail: Dr.Ayad1970@tu.edu.iq

م.م. جمال فليح حسن

Asst. Dr. Jamal Flayyih Hassan Salah al-Din

مديرية تربية صلاح الدين

Education Directorate

E-mail: Gamal.f.h@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الخليج العربي, الغزو الأمريكي, التوازن السياسي, أهداف سياسية, الاستثمار, علاقات اقتصادية, امن الخليج, التدخلات الخارجية, البرنامج النووي.

Keywords: The Arabian Gulf, the American invasion, political balance, political goals, investment, economic relations, Gulf security, foreign interventions, the nuclear program.

الملخص

بعد الاتفاق بين العراق والولايات المتحدة على الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية في نهاية العام ٢٠١١، ألقت هذه الخطوة بظلالها على علاقات العراق بدول مجلس التعاون الخليجي العربي في الوضع السياسي نظرا لتخوف الدول الخليجية من الآثار المحتملة للانسحاب الأمريكي على الاستقرار السياسي والأمني في العراق، وبسبب الجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية بين دول المجلس الخليجي والعراق وضعت دول الخليج مهاماً أساسية في البحث عن توافق خليجي للأمن والاستقرار في المنطقة بعيدا عن التجاذبات الإقليمية والدولية والخشية من الفراغ الأمني في العراق وتأثيراته على منطقة الخليج العربي، واعتقدت دول مجلس التعاون الخليجي أن العراق سيقرب أكثر من جارتها إيران مما يلجأ للتحالف معها في ظل غياب أدوار الدول الإقليمية الأخرى، مما يتشكل ذلك سياسة لا تتسجم مع توجهات السياسات الخليجية. لذا سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق أهداف سياستها تجاه العراق وسارعت إلى تطوير علاقاتها معه في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاستثمارية والدبلوماسية والتعليمية وغيرها، الأمر الذي فتح آفاقاً جديدة وتطوراً ملحوظاً في العلاقات بين الجانبين.

Abstract

After the agreement between Iraq and the United States on the American withdrawal from Iraqi territory at the end of the year 2011, this step cast a shadow over Iraq's relations with the Arab Gulf Cooperation Council countries in the political situation due to the Gulf countries' fear of the possible effects of the American withdrawal on the political and security stability in Iraq. Because of the geographical proximity and historical relations between the Gulf Cooperation Council countries and Iraq, the Gulf countries set basic tasks in the search for a Gulf consensus for security and stability in the region away from regional and international tensions and fear of the security vacuum in Iraq and its effects on the Arab Gulf region. The Gulf Cooperation Council countries believed that Iraq would come closer. From its neighbor Iran, which resorts to an alliance with it in the absence of the roles of other regional countries, which creates a policy that is not consistent with the trends of Gulf policies.

Therefore, the Gulf Cooperation Council countries sought to achieve the goals of their policy towards Iraq and hastened to develop their relations with it in the political, economic, security, investment, diplomatic, educational and other fields, which opened new horizons and a noticeable development in the relations between the two sides.

المقدمة

شهد القرن الحادي والعشرون أحداثاً عديدة أثرت على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كان أولها الاحتلال الأمريكي للعراق، وآخرها أحداث الربيع العربي التي اجتاحت البلاد العربية وما آلت إليه من نتائج أمنية كبيرة تهدد أمن واستقرار المنطقة كما هو الحال في سوريا وغيرها من الدول التي تشتعل فيها الحرب بين الجماعات المتطرفة، فضلاً عن الخطر القديم الجديد، وهو الصراع العربي الإسرائيلي، وملف إيران النووي، كما شهد هذا القرن أيضاً تغييرات على مستوى القيادات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي حدوث تغير في السياسات الخارجية للبلدان التي شهدت تغييراً على مستوى القيادات.

ونظراً لأهمية العراق وموقعه في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي فقد وضعت الأخيرة أهدافاً اقتصادية وسياسية وأمنية سعت لتحقيقها من خلال دعم علاقاتها مع العراق خصوصاً في الآونة الأخيرة، نظراً لأنها تشكل عمقاً استراتيجياً وحيوياً لدول الخليج العربي لذلك سعت دول مجلس التعاون الخليجي العربي إلى رسم أهداف سياستها في جميع المجالات في علاقاتها مع العراق.

وبناءً على هذه المعطيات سيتم تناول الموضوع بثلاث مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأهداف السياسية

المبحث الثاني: الأهداف الاقتصادية

المبحث الثالث: الأهداف الأمنية

المبحث الأول: أهداف السياسة

يُعد العراق خليجي الانتماء، بحكم الجغرافيا والتاريخ والتكوين الاجتماعي، ولا أحد في بلاد الرافدين يرى وطنه بعيداً عن هذا الانتماء، الذي هو جزء من انتمائه القومي الأوسع مدى، ويمكن النظر إلى العراق باعتباره امتداداً جيو سياسياً للخليج وبوابةً طبيعية له إلى البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، وهذا تحديداً هو أفقه الاستراتيجي بالمعنى العلمي للمصطلح (سحات، ٢٠١٤: ٥٢).

في هذا المبحث سيتم بحث الأهداف السياسية للعلاقات الخليجية تجاه العراق من خلال

المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تحقيق التوازن السياسي الداخلي في العراق

المطلب الثاني: الحد من التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي العراقي

المطلب الأول: تحقيق التوازن السياسي الداخلي في العراق

يُمثل العراق حدود الخليج الطبيعية مع سوريا بحدود طولها (٦٠٥) كيلومتر، والتي تمثل مدخل الخليج إلى البحر الأبيض المتوسط وتشكل للخليج عمقاً حيوياً له بالمنظور الاستراتيجي، كما أن القرب السوري للخليج يعزز من ناحية ثانية انتماءه القومي، ويرفد مقومات التكامل العربي، فسوريا والعراق والسعودية تعتبر ثلاث قوى محورية في النظام الإقليمي العربي، وتعاونها يمثل مقدمة لنجاح أي مشروع وحدودي في المنطقة، بل لا يمكن تصور أي مشروع من هذا القبيل دون ائتلاف هذه القوى الثلاث (المرهون، ٢٠١٦).

لكن الغزو الأمريكي على العراق عام (٢٠٠٣م)، وحلّ الجيش العراقي وتدمير مؤسساته كل ذلك أخرج العراق من معادلة توازن القوى في المنطقة، وهذا يؤثر على توازن القوى العربية كقدرات شاملة مع القوى غير العربية في الجزء الشرقي من المنطقة وهي (إيران) والشمال منها مع (تركيا) (قشّة، ٢٠١٦: ١٢)، وبالرغم من إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد الإطاحة بالنظام العراقي من أن الحرب قد انتهت، وأن العراق سوف يكون الدولة النموذج في الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط إلا أن الأوضاع العراقية شاهدها غير ذلك رغم تشكيل الحكومات الانتقالية المتعاقبة وحتى المنتخبة منها، وأن الأوضاع ما زالت تزداد سوءاً في هذا البلد الذي يتكون من أعراق وأيديولوجيات متعددة (الخالدي، ٢٠٠٧: ٦٣).

وإن ما تجدر الإشارة إليه أن دول الخليج العربية من ضمن بقية الدول المعارضة للحرب على العراق وإن كان هذا الاعتراض شكلياً، ومطالبتها بأن يتم تسوية الأمر عن طريق الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ضربت بالشرعية الدولية عرض الحائط، ولم تستجب لمطالب دول العالم، ومن ضمنها الدول الخليجية العربية بعدم ضرب العراق واحتلاله، وبالرغم من الواقع الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق إلا أن دول الخليج العربية طالبت بأن تتدخل الأمم المتحدة؛ لتحقيق الاستقرار، وتكون هناك ترتيبات لتحقيق التوافق بين مختلف الطوائف، وإيجاد حكومة تقود العراق للخروج من محنته، واعتبرت دول الخليج العربية العراق دولة محتلة وقد تركز بيان القمة في (الدورة السابعة والعشرين الذي عقد في الرياض كانون الأول ٢٠٠٦م)، على الشأن العراقي وتداعيات احتلاله من خلال التأكيد على الآتي (سحات، ٢٠١٤: ١١٤):

- ١- يجب احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته ورفض الدعوى إلى التقسيم.
- ٢- التأكيد على عدم تدخل أي طرف لمحاولة التأثير على الأوضاع الداخلية بما يؤدي إلى الانقسام.

- ٣- التوافق الوطني بين أطراف الشعب العراقي هو مفتاح الحل لتحقيق الاستقرار في العراق.

٤- أن الأعمال الإرهابية والتهجير القسري والعنف الطائفي يهدد الساحة العراقية، ويزيد من تعقيد الأمور وتأزم الوضع.

ونظراً لأهمية العراق بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية فقد رسمت لها أهداف سياسية وأمنية سعت لتحقيقها من خلال تدعيم علاقاتها مع العراق خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ونشوب الثورات العربية في المنطقة، وظهور العديد من الصراعات الداخلية في المنطقة، وبالأخص في بعض الدول العربية التي تشكل عمقاً استراتيجياً وحيوياً لدول الخليج العربي وهي (العراق - سوريا - اليمن)؛ لذلك سعت دول مجلس التعاون الخليجي العربية إلى رسم أهداف سياسية خاصة في علاقاتها مع العراق، إذ شهدت العلاقات الخليجية العراقية تسارع الدول الخليجية في تطوير العلاقات بينها وبين العراق، في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والدبلوماسية والتعليمية وغيرها (الزبيدي، ٢٠١٩: ٣)، ومن أجل الحفاظ على أهدافها السياسية الرئيسة أهمها تحقيق التنسيق بين دول المجلس في جميع الميادين؛ لتحقيق الوحدة الخليجية ومنها علاقات الدول الخليجية بالعراق (إبراهيم، عبد المجيد، ٢٠١٥: ١٢).

فكما أشرنا سابقاً أن العراق جزء من الخليج العربي؛ لذلك سعت الدول الخليجية العربية لتحقيق سياسة متوازنة جاذبة في العراق في الآونة الأخيرة؛ لتعزيز التكامل والترابط بين دول الخليج العربية وصولاً إلى وحدتها، كما أن هناك الكثير من السمات التي تساعد دول مجلس التعاون الخليجي العربية مع العراق من أجل تحقيق الوحدة السياسية الكاملة، أهمها تقارب أشكال أنظمتها السياسية، والروابط الثقافية، وصلة القرابة والموقع الجغرافي، والمصير المشترك؛ لذلك تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أهمية استقرار العراق وإقامة علاقات سياسية معه؛ لأن ذلك سيسهم في الوحدة والاندماج في كيان سياسي متشابه غرضه الوقوف في وجه الأطماع والتدخلات الخارجية بمختلف أشكالها، وأيضاً السبيل الأنجح لحماية الثروة النفطية التي تتمتع بها دول المجلس والعراق الذي هي موضع أطماع القوى الدولية والإقليمية (المعيلين، ٢٠١٢: ٦١).

المطلب الثاني: الحد من التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي العراقي

يعد الحد من التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي العراقي من أبرز الأهداف السياسية بين الطرفين، والذي يكمن في صد محاولات التدخل في شؤونهم الداخلية؛ لأنه من الممكن القول بأن أمن دول مجلس التعاون الخليجي يرتبط بأمن العراق، وأن الخطورة التي تدركها دول مجلس التعاون هي تزايد النفوذ الإيراني في العراق، وما أكدته التوجه الأمريكي نحو طهران طلباً للمساعدة في ترتيبات تهدئة الأوضاع داخل العراق في ضوء حدوث الانسحاب الأمريكي من

العراق، الأمر الذي حدث بالفعل وتعمق النفوذ الإيراني في العراق بعد انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق، حيث كشفت هذه التطورات أن ميزان القوى الإقليمي بات يعمل لمصلحة إيران، فضلاً للتفوق الكبير في القدرات العسكرية الإيرانية، ويأتي البرنامج النووي الإيراني ليضاف إلى هذا الخل، ومن ثم كانت المواجهة ضرورية مع كل هذه التداعيات وتقديراً لحدوث حرب خليجية رابعة تجد دول المجلس نفسها مضطرة إلى دفع مبالغ ضخمة من ميزانيتها على نحو ما حدث في الحروب الثلاث السابقة (إبراهيم، عبد المجيد، ٢٠١٥: ١٢٥).

أن توجه سياسات دول مجلس التعاون الخليجي نحو كسب العراق إلى صفها من أجل انتزاعه من كنف إيران التي هي أيضاً تسعى إلى ضم العراق وسوريا واليمن لخلق دول مجلس التعاون؛ لذلك تسعى دول الخليج في اتجاهيين (الخالدي، ٢٠٠٧: ٦٥) أولاً: محاولة سحب العراق إلى حوض دول مجلس التعاون الخليجي، وإعادة العلاقات بين الطرفين وتوثيقها، ثانياً: الوقوف في وجه التمدد الإيراني في العراق، لمواجهة التهديدات الخطيرة، وإيران ذات النزعة التوسعية تمتلك القدرات النووية التي تمكنها من محاولة امتلاك السلاح النووي وتصنيعه، ونتيجة اختلال توازن القوى في المنطقة وميله لكفة إيران فقد سعت للاستفادة من قدرتها النووية في فرض هيمنتها وسيطرتها على الدول العربية، والعمل على إشاعة القلق والاضطرابات داخل دول الخليج العربية بما يحقق توجهاتها وأطماعها في المنطقة، مع حرصها على رضوخ دول الخليج العربية لسلطتها وهيمنتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بحيث تكون لإيران اليد العليا في منطقة الخليج العربي (جوهر، ٢٠١٤: ٨٢).

وقد تباينت ردود الأفعال الخليجية إزاء المشروع النووي الإيراني والتمدد في العراق، فبعض الدول رفضت المشروع النووي الإيراني لخطورته على دول الخليج العربية المجاورة سواء من ناحية فرض الهيمنة الإيرانية، أو من حيث التلوث الإشعاعي الذي يمكن أن يحدث ويهدد منطقة الخليج بأكملها ويعرض دولها ومواطنيها للخطر (المنصور، ٢٠٠٩: ٥٩١). أما الدول التي أيدت امتلاك إيران القدرات النووية، فيرون أن إيران غير قادرة على إنتاج السلاح النووي، فكل ما توصلت إليه هو تخصيب اليورانيوم بنسبة تتراوح ما بين (٣.٥ - ٤.٠ ٪)، وهي نسبة غير كافية لإنتاج أسلحة نووية، كما أن مفاعل بوشهر لا يمكن استخدامه في تهديد دول الخليج المجاورة، ولكن حدوث أي خطأ أو خلل في المفاعل قد يؤدي إلى تسرب وتلوث إشعاعي، يؤثر على المنطقة بالعموم ومنها دول الخليج العربي، فضلاً عن أن إيران أكدت لدول الخليج العربي استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولقد كانت هناك جهود لدول الخليج لمجابهة المشروع النووي الإيراني (كاظم، ٢٠١٥: ١٢٥) هي:



١- أعلن قادة دول مجلس التعاون الخليجي على هامش قمة جابر (قمة جابر، ٢٠٠٦) في الرياض عام (٢٠٠٦م) عن شروع بلدانهم في إعداد دراسة مشتركة لبناء برنامج نووي سلمي.

٢- أرسلت اليمن إشارات تأييد لقرارات قمة جابر الداعي إلى إقامة برنامج خليجي مشترك لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣- أكد أمير قطر آنذاك (الشيخ حمد بن خليفة آل الثاني) الخطر المحدق بمنطقة الخليج العربي في ظل وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان، وسعي إيران لامتلاك السلاح النووي، الأمر الذي يجعل الدول الخليجية والعربية تعمل على إيجاد حل جذري لما يحدث في المنطقة.

٤- أنشأت الإمارات العربية المتحدة (مؤسسة الإمارات للطاقة النووية) عام (٢٠٠٩م).

٥- أنشأت المملكة العربية السعودية (مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة) عام (٢٠١٠م) (هليل، ٢٠١٥: ٤٤).

كما أن دول مجلس التعاون تدرك أنه بعد خروج العراق من المعادلة العسكرية شرعت إيران في تنفيذ استراتيجيتها التوسعية وتطوير قدراتها العسكرية في الخفاء، عندما اكتشف العالم أن هناك قدرات نووية قيد الأعداد لتغيير موازين القوى في الخليج العربي والشرق الأوسط، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي اتجهت نحو توازن القوى الذي مال لصالح إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فاتجهت دول المجلس نحو انتهاج آليتين، هما:

١. الآلية الأولى: الوقوف في وجه التمدد الإيراني في المنطقة، خاصة في العراق واليمن، فعملت على انتهاج سياسة جاذبة في العراق من أجل جذب النظام السياسي العراقي لدول المجلس، والعمل على وقف الامتداد للنفوذ الإيراني في العراق اذ عملت على إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وفتح سفارات وقنصليات لبعض دول المجلس في بغداد وأربيل والبصرة للتشجيع على الاستثمار في العراق، اذ قامت المملكة العربية السعودية بتسهيل دخول رجال الأعمال العراقيين والسماح بالحركة التجارية بين البلدين من خلال منفذ عرعر البري، فضلاً عن تدخل دول المجلس في اليمن، عندما سيطرت جماعة الحوثي المدعومة من إيران على العاصمة اليمنية صنعاء عام (٢٠١٤)، مما يعني وجود حلفاء لإيران على مضيق باب المندب وهو ما يضيف لها أوراق ضغط في علاقاتها الإقليمية والدولية خاصة على دول مجلس التعاون الخليجي (المنصور، ٢٠٠٩: ٥٩١).

٢. الآلية الثانية: الدخول في سباق التسلح مع إيران، إذ حرصت دول مجلس التعاون على المضي قدماً في تحقيق التوازن العسكري مع إيران من خلال صفقات الأسلحة التي أبرمتها



دول الخليج خلال المدة الأخيرة ما بين عام (٢٠١٠ - ٢٠١٥) كمحاولة لإعادة التوازن الذي فقدته العديد من الدول العربية في أعقاب خروج العراق من معادلة التوازن؛ لأن الدول العربية بأوضاعها الحالية تشهد حالة من تفكك لم تحدث لها من قبل على مدار التاريخ؛ لذلك فإن دول المجلس رأت أنه لا بدّ لها من عقد صفقات امتلاك سلاح نوعي حديث؛ لتتغلب على الأسلحة التقليدية الإيرانية، من أجل تحقيق توازن القوى في منطقة الخليج العربي مما استدعى الاستعانة بالأجنبي لإعادة التوازن إلى نصابه الذي يحقق مصلحة ورؤية دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما في ظل ضعف النظام العربي الذي عزز من توجه دول مجلس التعاون نحو الاستفادة من هيكلية النظام الدولي الذي تنزعمه الولايات المتحدة في سبيل الحفاظ على توازن القوى؛ لحفظ دول المجلس أمنها وسيادتها، والحيولة دون تفرد القوة الإيرانية في إدارة النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي؛ لهذا تعمل دول مجلس التعاون على منع إيران من امتلاك أي تكنولوجيا نووية عسكرية؛ لأنه سيؤثر على ميزان القوى لصالح إيران (هياجنة، ٢٠١٥: ١٤٣-١٥٤).

المبحث الثاني: الأهداف الاقتصادية

شهدت العلاقات الاقتصادية الخليجية - العراقية بعد عام (٢٠٠٣) تطوراً ملحوظاً، من خلال مساهمة بعض الشركات الخليجية في مشاريع الإعمار والاستثمار، فضلاً عن رواج البضائع والسلع الخليجية في الأسواق العراقية، وقد شجع هذا التطور الجانبين الخليجي والعراقي على الدخول في محادثات بشأن التجارة بينهما، والعمل من أجل إزالة العقبات التي تقف أمامها للدخول في محادثات بشأن التجارة الحرة بينهما (الحري، ٢٠٠٧: ٧٦)، من خلال استعادة العراق مؤخراً عضويته في اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يفتح آفاقاً جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين (العبيدي، ٢٠١٥: ١١٧).

وانطلاقاً من هذه الأهمية التي تحظى بها هذه العلاقات في المنطقة العربية، ودور الاقتصاد في تعزيزها وتطويرها، سيتم من خلال هذا المبحث التركيز على طبيعة هذه العلاقات وأهدافها، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: دعم إقامة علاقات اقتصادية متبادلة بين الطرفين.

المطلب الثاني: الاستثمار الواسع في الاقتصاد العراقي.

المطلب الأول: دعم إقامة علاقات اقتصادية متبادلة بين الطرفين

كانت العلاقات الخليجية- العراقية لأكثر من ثلاثة عشر عاماً منقطعة على خلفية الاجتياح العراقي للكويت عام (١٩٩٠)، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣م)، بدأت هذه العلاقات تشهد نوعاً من الانفتاح الحذر؛ بسبب ما ترتب على الاحتلال الأمريكي للعراق من تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية مختلفة (الحري، ٢٠٠٧: ٨٧).

لكن يمكن القول: إن بدايات الانفتاح التدريجي في العلاقات الخليجية - العراقية كان في المجال الاقتصادي أكثر منه سياسياً، فعلى الرغم من حالة التوتر وعدم الاستقرار الأمني الذي يشهده العراق بعد عام (٢٠٠٣م) لم تمتنع الشركات الخليجية من الدخول إلى الأسواق العراقية بهدف الاستثمار والتجارة، إذ شاركت الكثير من الشركات الإماراتية والكويتية والبعض من الشركات السعودية في عملية إعادة إعمار العراق والاستثمار والتجارة، خاصة في محافظات الجنوب العراقي بسبب الاستقرار الأمني في هذه المناطق، إذ ركزت هذه الشركات عملها على الاستثمار في مشاريع الطاقة والاتصالات والنقل، من خلال توريد المشتقات النفطية، وبناء بعض مؤسسات المرافق الخدمية، فضلاً عن إقامة شركات هواتف الاتصال الخلوية (الزيات، ٢٠١٥: ١٥).

كما شهدت الأسواق العراقية وجوداً ورواجاً واسعاً للبضائع الخليجية (الكويتية السعودية والإماراتية)، فضلاً عن مرور كميات كبيرة من البضائع والسلع عبر الحدود السعودية والكويتية والموانئ الإماراتية إلى العراق، إذ شجع التطور والنمو التجاري بين دول الخليج العربي والعراق الحكومة العراقية إلى الدخول في محادثات مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن التجارة الحرة بين الجانبين، والعمل من أجل تذليل العقبات التي تقف أمامها، إذ إن العراق وقع على اتفاقيات لإزالة العوائق التجارية مع كل من إيران وتركيا (الزبيدي، ٢٠٠٨: ٤٦).

شهدت العلاقات الخليجية العراقية بعد عام (٢٠١١م)، مرحلة متقدمة من التقارب وتجاوز مرحلة القطيعة غير الاختيارية لأسباب بعضها مفروضة ولا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام (٢٠٠٣م)، إذ استمر مسار تطور العلاقات بين الجانبين خلال فترة (حكومة حيدر العبادي ٢٠١٤ - ٢٠١٨م) في محاولة من الجانبين؛ لتجاوز مرحلة القطيعة السابقة والنظر للمصالح المشتركة بعيداً عن أية مؤثرات خارجية، ولا سيما الضغوطات الإيرانية المستمرة لإبعاد العراق عن محيطه وامتداده العربي (جلود، ٢٠١٤: ٣).

كانت من الخطوات الخليجية وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية التي تسعى لتعزيز العلاقات بين الجانبين قيام وفد من المملكة العربية السعودية يضم مائة شخصية اقتصادية وثقافية وأكاديمية وسياسية من بينهم ستة وزراء بزيارة العراق أواخر عام (٢٠١٩م)، وخلال

الزيارة تم الإعلان عن تقديم منحة سعودية للعراق بقيمة (مليار) دولار أمريكي لبناء منشأة رياضية في العراق، والإعلان عن تقديم منح دراسية في الجامعات السعودية للطلبة العراقيين، وافتتاح القنصلية السعودية في العراق، فضلاً عن الإعلان عن قرب افتتاح ثلاث قنصليات سعودية أخرى في مدن عراقية مختلفة، إلى جانب الإعلان عن فتح المعبر الحدودي بين الدولتين (منفذ عرر البري)، وهذه الخطوات الجريئة والبسيطة كانت في بدايتها إلا أنها كانت لها دور كبير في دفع العلاقات الثنائية نحو التطور.

إذ نجد أن دول الخليج العربي هدفت إلى تشجيع ودعم إقامة علاقات اقتصادية متينة مع العراق، وعلاقات قابلة للتوسع والتطور وخاصة مع القطاع العراقي، والتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية العراقية، وذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة من أعضاء اتحاد الغرف الخليجية والعراقية من أجل العمل على دعم وتفعيل العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وتكثيف اللقاءات والزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال وممثلي الشركات الخليجية والعراقية، والسعي باتجاه التوقيع على اتفاق للتعاون؛ ولتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وتضمنت الخطة أيضاً إقامة معارض للمنتجات الخليجية؛ لزيادة التبادل التجاري بين الطرفين، فضلاً عن عقد الندوات والمؤتمرات المشتركة، والتي من شأنها توضيح مجالات وفرص الاستثمار في العراق، وإمكانية مشاركة الشركات الخليجية فيها، والسعي لإقامة مناطق كمركية حدودية مع العراق، وتخطي العقبات التي تعترض دخول رجال الأعمال العراقيين إلى دول الخليج العربية (الدسوقي، ٢٠١٤). ولاستغلال القرب الجغرافي والمهارة الفنية التي تمتلكها هذه الشركات وقعت شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية عقداً لتغطية الشبكة الهاتفية من الحدود الكويتية إلى بغداد (أحمد، ٢٠١٥: ١٧٥).

ولا شك أن دول مجلس التعاون الخليجي العربية هدفت بشكل عام إلى تعزيز إقامة العلاقات الاقتصادية وتوسيع التعاون مع العراق كونه يصب في مصلحة الجانبين، إذ تتمثل أهم الاعتبارات في تعزيز هذا الجانب من الرؤية الخليجية بالآتي:

١- المساهمة في دعم استقرار العراق وإعادة بنائه اقتصادياً بهدف تقليص أعمال العنف التي تجتاحه، والتي من الممكن أن تنعكس على أمن دول الخليج نفسها، كما أن انتعاش الاقتصاد العراقي، وتحسين الظروف الاقتصادية للعراقيين تسهم دون شك في إعادة الاستقرار السياسي للعراق، وأن أي تقارب اقتصادي سوف يسهم في تحقيق التقارب السياسي بينهما.

٢- إن إقامة استثمارات صناعية واقتصادية للشركات الخليجية في سوق واسعة وذات إمكانيات اقتصادية كبرى وفي أوضاع اجتماعية وثقافية مشابهة سوف تعود فائدته على دول الخليج العربي والعراق معاً.

٣- كما أن تعزيز العلاقات الاقتصادية سيقود إلى إمكانية إقامة علاقات طيبة مع النظام السياسي في العراق، من أجل مساعدة العراق على استعادته وضعه الطبيعي كدولة مستقلة وفاعلة في النظام العربي.

المطلب الثاني: الاستثمار الواسع في الاقتصاد العراقي

تهدف دول الخليج العربي من إقامة علاقات اقتصادية مع العراق؛ لأن كونه يعد مجالاً استثمارياً خصباً في العديد من الجوانب التجارية والعقارية والصناعية وغيرها الكثير من الجوانب، فالصناعات الإنتاجية الاستراتيجية كالحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمدة والنفط والنقل والغاز والمواصلات والاتصالات الموانئ وغيرها كلها تعاني من التخلف؛ بسبب المعدات والتقنيات القديمة التي تعتمد عليها في الإنتاج، وبما أن الشركات الخليجية وبما تملكه من رؤوس أموال كبيرة وخبرات وتقنيات حديثة بحكم الاتصال مع الشركات العالمية، يشجعها على الاستثمار في العراق، ويجعلها الأوفر حظاً بالفوز بهذه المشاريع انطلاقاً من الأسعار التنافسية مع الشركات الأجنبية، كما أن السوق العراقية يمكنها أن تكون جزءاً من السوق الخليجية الموحدة بما يملكه العراق من نفط وغاز وكبريت وفوسفات وأيضاً إمكانيات من خلال وجود الأراضي الخصبة الواسعة والمياه الوفيرة وأيدي عاملة رخيصة ومتوفرة (أحمد، ٢٠٠٨: ٩٤-٩٨).

بأن تعزيز العلاقات الاقتصادية الخليجية العراقية سيسهم أيضاً باتجاه تعزيز العلاقات السياسية بالشكل الذي يشجع العراق على الانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لاسيما أن العراق له ثقله السياسي والاقتصادي في المنطقة، ويمتلك ثروات طبيعية هائلة، فكما هو معروف أن العراق يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد المملكة العربية السعودية من احتياطاته النفطية، فضلاً عن الحقول غير المستثمرة والمكتشفة، إلى جانب الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي، فضلاً عن الأراضي الزراعية الخصبة، والأيدي العاملة والخبرات العلمية الأخرى، بما يطمئن الشركات الخليجية على الاستثمار فيه (الطائي، ٢٠٠٩: ١٥-١٧).

وعلى ذلك يعد الجانب الاقتصادي من الجوانب الأساسية التي تؤثر في العلاقات الخليجية - العراقية، سواء على الاقتصاد العراقي ذاته، أما بالنسبة لتلك المردودات التي تمس أوضاع واقتصاديات الدول العربية، والتي تأتي من استعادة قطاع النفط والغاز العراقي قوته وحضوره على المستوى العالمي، إذ تعني زيادة إنتاج العراق من النفط مزيداً من الانخفاض في أسعار النفط في السوق العالمي، وبينما يستفيد العراق من عوائد زيادة الإنتاج حتى وإن كانت

بسعر منخفض، ستتفاقم خسائر الدول المنتجة الأخرى، وفي مقدمتها دول الخليج العربي وخصوصاً السعودية (راشد، ٢٠١٥: ٨٨).

وفي المقابل تتطلع الشركات الصناعية والمؤسسات المالية الكبرى في العالم إلى اختراق الأسواق العراقية، سواء بالسلع والخدمات الاستهلاكية التي يتعطش إليها العراقيون، أو بالاستثمارات والمشاريع المشتركة خاصة في تحديث وتطوير مختلف الصناعات، وهو ما يعني أن بغداد ستتحول إلى واجهه استثمارية وتجارية، تستقطب رؤوس الأموال والمستثمرين، والشركات الكبرى المنتجة للسلع خصوصاً الغذائية والإلكترونية، وهكذا ستكون عودة العراق اقتصادياً إلى المنطقة والعالم، على حساب بعض بلدان المنطقة، باستثناء التي تمتلك مؤهلات المنافسة أو التي ستسعى لإقامة علاقات اقتصادية جيدة مع العراق (Www.tandfonline.com).

وبناءً على ما تقدم نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي على قناعة تامة بأهمية العراق ودوره في المنطقة باعتباره يشكل عمقاً استراتيجياً مهماً لها، والعكس صحيح أيضاً، وبالتالي فإن هذه الرؤية ستسهم بشكل أو بآخر في دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الطرفين، كما أن المتابع لحركة التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق منذ عام (٢٠٠٣م) على الرغم من أنها غير مستقرة، إلا أننا نجد أن هذه الحركة أخذت بالزيادة والارتفاع بشكل تدريجي وتصاعدي، وبالتالي فإن مستقبل العلاقات الاقتصادية الخليجية العراقية ستكون أفضل وأكثر انفتاحاً إذا لم يعترضها أي عائق أو حدث استثنائي.

المبحث الثالث: الأهداف الأمنية

شهدت منطقة إقليم الخليج العربي تحولات كبيرة منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام ٢٠٠٣م ولغاية اليوم، وهي التحولات التي ربما تفوق في حجمها وتأثيرها وتطورها مجمل ما شهدته هذا المنطقة عبر تاريخها الطويل، إذ كانت ظاهرة الإرهاب والتطرف ابرز هذه التحولات وما تبعها من أحداث داعش، فعلى الرغم من كل هذه التحديات التي واجهت الأمن الإقليمي الخليجي بشكل عام، وأمن دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، طيلة العقود الماضية الإقليمية غير المستقرة ابتداءً من الحرب العراقية- الإيرانية، مروراً بأزمة الكويت، وحرب تحريرها، ثم الغزو الأمريكي لاحتلال العراق، إلا أن التداعيات الناجمة عن استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق، والاحتمالات الصعبة لأزمة البرنامج النووي الإيراني تضع الأمن الإقليمي الخليجي، وأمن دول المجلس الست أمام تحديات غير مسبقة؛ لأسباب كثيرة من أهمها أن هذه التحديات والأخطار الإقليمية تعكس نفسها بقوة على الأوضاع الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي (مبيضين، ٢٠٠٦: ٣٥).

وبالتحديد على استقرار النظم السياسية الحاكمة في دول المجلس، فضلاً عن بروز قوى إقليمية جديدة بقوة على رأسها إيران والتي تمكنت من خلال التطورات الأخيرة أن تعزز رصيدها من القوة والمكانة في المنطقة (أحمد، ٢٠٠٨: ١٠٠).

وفي الواقع أن الحديث عن الأهداف الأمنية في العلاقات الخليجية - العراقية يأخذنا للحديث عن السياسة الخليجية تجاه إيران بصفتها أكبر قوة متنفذة في الشأن العراقي، فضلاً عن السياسة الأمريكية بعد الاحتلال وتأثيرها في الشأن الداخلي العراقي والسياسة الخارجية العراقية (إدريس، ٢٠٠٦: ١٣٤).

إذ يعدّ أمن الخليج أمناً متغيراً ومتأثراً ومتحولاً، وذا قدرة عالية وفاعلة في التأثير في الأمن العالمي، وبهذا استطاع الأمن القومي الخليجي بناء علاقة تبادلية، وتداخل بين الأمن القومي الخليجي، والأمن العالمي، وذلك من خلال العديد من المتغيرات المؤثرة في الاستراتيجية الأمنية في مطلع القرن الحادي والعشرين، إذ بدأت تبنى على أسس من الشراكة والتفاعل والتعاون بهدف التعايش السلمي والإيجابي في عصر العولمة (هياجنة، ٢٠١٥: ١٤٤).

كما تعد منطقة الخليج العربي من أكثر مناطق العالم تأثراً بتطورات النظام الدولي وتوجهاته وقضاياها، وهيكّل القوة فيه، وقد ظهر ذلك جلياً في مرحلة الحرب الباردة بين القطبين العالميين؛ لأنّ نفط دول الخليج العربي دائماً كان يتصدر اهتمامات الدول الكبرى المستوردة للنفط؛ لذلك نجد أن دول الخليج العربي كانت عرضة للتأثر بالتحوّلات التي تطرأ على النظام الدولي، فنجد مثلاً أن السعودية استخدمت النفط سلاحاً رئيساً ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت (إسرائيل) في حرب أكتوبر عام (١٩٧٣م)، كما نجد أن الاتفاق بين السعودية ودول الخليج العربي على إنشاء مجلس تعاون بين دول الخليج العربي الست كان الهدف منه هو بناء قوة عسكرية مشتركة تحت مسمى قوات درع الجزيرة (المطيري، ٢٠١١: ١١١)، للتقليل من التأثير الدولي خاصة الغربي في السياسات الخارجية للسعودية ودول الخليج العربي، كما نجد أن الاتفاق النووي الأخير عام (٢٠١٥م) بين إيران والقوى الغربية، والتقارب الأمريكي الإيراني في العلاقات كان له آثار وانعكاسات على دول الخليج العربي وأمنها.

إذ يعدّ الأمن الخليجي مسألة سياسية مطروحة في جميع المراحل التاريخية، ازدادت أهميتها بعد اكتشاف النفط، وأصبحت أكثر جدية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، والتوسع الإيراني في دول المنطقة، وعليه ومن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على مفهوم أمن الخليج من خلال وجهات نظر الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ودول الخليج العربي كما يأتي:

المطلب الأول: الرؤية الأمريكية للأمن في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني: الرؤية الإيرانية للأمن في منطقة الخليج العربي.

المطلب الثالث: رؤية دول الخليج العربي للأمن في المنطقة.

المطلب الأول: الرؤية الأمريكية للأمن في منطقة الخليج العربي

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأهم في النظام الدولي الحالي مرتكزة على قوة اقتصادية عسكرية هائلة فارضةً نفسها على معظم المجتمعات الإقليمية والعالمية، ومن ضمنها المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص التي تشكل عنواناً رئيسياً في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، إذ لا يوجد إقليم في العالم لا تلعب الولايات المتحدة الأمريكية فيه دوراً مهماً، مع تفاوت في التدخل والتأثير تبعاً للأهمية الاستراتيجية الاقتصادية، ومن هنا تبرز منطقة الخليج العربي في مقدمة الأولويات في سياستها الخارجية (الصادق، ٢٠١٤: ١٢٠).

يصنف صانعو السياسة الخارجية الأمريكية منطقة الخليج العربي بأنها تشكل مجموعة من المصالح الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن لها دوراً حيوياً وفاعلاً في تأمين مصالحها؛ لذلك فأهدافها محددة وثابتة، تتأقلم و تتفاعل مع الظروف وتغيرها (لونج، ٢٠١٤: ٩٨).

يتعالى دور السياسة الأمريكية في أمن الخليج العربي من جراء التأييد الكبير من الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي، وإذ تعلن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها في منطقة الخليج العربي أنها تهدف إلى محاربة الإرهاب، وتأمين الحرية والديمقراطية لشعوب المنطقة، وضمان الرخاء والازدهار والاستقرار لها، ولكن يبقى الهدف الحقيقي لسياسة الأمن القومي الأمريكية حفظ أمن (إسرائيل)، وتأمين النفط وإمداداته وطرق نقله واعتباره عاملاً أساسياً فاعلاً في البنية الاقتصادية الأمريكية، إذ يعدّ ضمان أمن (إسرائيل) من العوامل الرئيسة والأسس المتينة في بنية السياسة الخارجية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تضع المصالح الأمنية لـ(إسرائيل) في أولوياتها، أما العامل الثاني للسياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي فهو النفط؛ لما له من دور استراتيجي في تحديد المصالح الأمريكية، وأي تغيير طويل الأمد في سوق النفط الدولية سيكون له أثر عميق في الدور الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (لونج، ٢٠١٤: ٩٩).

كما ترتكز الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الاستراتيجية في منطقة الخليج على مرتكزات رئيسية، وهي (Markus, 2008: 14):

١- الأهمية الجيو- استراتيجية لـنفط الخليج، والاحتياجات الضخمة من النفط في الخليج خصوصاً في المملكة العربية السعودية، الكويت، والإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن العراق وإيران.

٢- التكاليف المنخفضة نسبياً لعمليات صيانة نفط الخليج واستخراجه، إذ أن نفط الخليج واحدٌ من المصالح الأمريكية الرئيسة لعدة عقود قادمة، كما أن أمن الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو أمن منابع النفط وخطوط إمداده في الأساس، وهو مفهوم متغير بحسب التهديدات التي كانت تراها الولايات المتحدة الأمريكية، فتارة تمثلت هذه التهديدات في الاتحاد السوفيتي، ومن ثم في العراق، وأخيراً في الجمهورية الإيرانية، إذ بنت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها في منطقة الخليج العربي على مبدأ (ريتشارد نيكسون) بداية عام (١٩٧١)، وهو مبدأ الحرب بالإنابة (وذلك بعد الهزيمة الأمريكية في فيتنام)، ويقوم هذا المبدأ على مهمة الحفاظ على المصالح الأمريكية إلى بعض القوى الإقليمية المؤيدة والمرتبطة بالمصالح والسياسات الغربية في المنطقة وذلك عبر دعمها عسكرياً.

ترجم هذا المبدأ في منطقة الخليج العربي بسياسة "العمودين المتساندين" وهو يعني توزيع عملية الدفاع عن الخليج العربي بين إيران والسعودية، فعمدت إلى تقوية إيران عسكرياً ومكنتها من أن تصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة، أما بالنسبة إلى السعودية فدعمها كان معتمداً على توسيع النفوذ السياسي والمالي لها في الخليج العربي وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، ولكن مبدأ نيكسون تعرض فيما بعد في شقه المتعلق بأمن الخليج العربي لنكسات متتالية أبرزها عام (١٩٧٣) تاريخ إعلان الحظر النفطي عن الغرب، ثم كانت الضربة القوية بسقوط شاه إيران من كونها أداة في الخليج العربي للمطالبة بدور مستقل وفعال في النسيج الأمني الخليجي (هياجنة، ٢٠١٥: ١٥٥).

المطلب الثاني: الرؤية الإيرانية لمفهوم أمن الخليج

اعتنت إيران بمفهوم الأمن الإقليمي للخليج العربي لمدة طويلة إذ إنها دائمة السعي إلى فرض أجندتها في ترتيب الأوراق الأمنية في الخليج العربي، وأن تكون هي المسؤولة عن أمن الخليج بحكم موقعها الجغرافي ومحاولة فرض سيطرتها على أهم المضائق المائية فيه، إذ طالبت إيران بأن تكون منطقة الخليج العربي ضمن مسؤوليتها بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة العربية عام (١٩٧١م) مباشرة، وكانت الفكرة موالية للولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب طبيعة حكم الشاه المؤيد للغرب آنذاك، إلا أنه بعد انتصار الثورة الإيرانية أصبحت الفكرة مرفوضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب عداو النظام لها، وكذلك لأنها تؤدي إلى إبعادها عن إمكانية التدخل في الخليج العربي (جورج، ٢٠١٥: ١٤).

ووفق المفهوم الإيراني لأمن الخليج العربي فإن التدخل الخارجي والوجود الغربي في المنطقة يمثلان التهديد الرئيسي لهذا الأمن، إذ أنه قبل انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية فرض شاه إيران محمد رضا بهلوي نفسه كقوة بديلة عن الوجود الأجنبي في المنطقة، وبعد سقوطه رأت

الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن أمن الخليج يجب أن يكون من مسؤولية دولية، وأخذ الاتحاد الأوروبي نموذجاً بهذا الخصوص، وعليه فإن إيران ترفض الاتفاقات والترتيبات الأمنية التي تُعقد بين دول الخليج العربي ودول خارجية، كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يربط أمن الخليج من أمن دول وسط آسيا، إذ إنّ إيران تعتبر نفسها الرابط والموازن بين طرفي الأمن في الخليج العربي ودول وسط آسيا (Markus, 2008: 14).

ومثلت منطقة الخليج العربي المجال الحيوي للجيوبوليتكا الإيرانية وفق المفهوم الأمني الإيراني، إذ تمثل منطقة الاختبار للعلاقات العربية - الإيرانية التي قامت إيران بجهود قوية من أجل تتميتها بين مختلف دول المنطقة بما فيها العراق على قاعدة واضحة مفادها: أن الأمن الإقليمي في منطقة الخليج يركز على هذا التعاون، وعلى إبعاد أي تدخل خارجي خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعتبر إيران أكثر الدول قلقاً على أمنها واستقرارها من جوارها، وقد تفاقم هذا القلق في السنوات الماضية خصوصاً عندما وجدت نفسها أمام احتلال أمريكي عند حدودها الشرقية مع أفغانستان وآخر في العراق حيث حدودها الجنوبية (لونج، ٢٠١٤: ١٠١).

المطلب الثالث: مفهوم دول الخليج العربي للأمن في المنطقة

يُقسم الخليج العربي إلى ثلاثة أقسام، الشمال يمثل العراق والشرق تمثله إيران، والغرب يتألف من الدول الست المشكلة لمجلس التعاون للخليج العربي، أو ما يعرف بدول الداخل الخليجي (مبوضين، ٢٠٠٦: ١١٤).

إن لدول الخليج أمن إقليمي يجب المحافظة عليه من خلال ترتيبات تقوم بها هذه الدول بشكل يجعلها لا تكون عرضة للتهديدات من دول الجوار، ويمكن أن نوضح أن الأمن الإقليمي بأنه سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية، ويعمل هذا النظام على دفع الأخطار والتهديدات الخارجية عن الدول المنضوية داخله، ويدفع نحو دمج الإرادات وتقوية المصالح المشتركة فيما بين دولة ويكفل أمن واستقرار هذه الدول ضمن نطاق إقليمي محدد (هويدي، ١٩٩١: ٤٢).

وعليه فإن الأمن الإقليمي للمنطقة له بُعدان؛ محلي يتمثل في تكوين إرادته؛ ودولي أو خارجي (خارج حدود الإقليم) يشكل عاملاً مؤثراً وحاسماً في فعاليته وقدرته على النجاح والاستمرار، وتتظر دول الخليج العربي إلى أمن الخليج العربي من زاوية أمنها كدول، فضلاً عن تأمين الممرات المائية التي تُعد الشريان الحيوي؛ لنقل البترول أي تأمين أمن مضيق هرمز بالدرجة الأولى لما له أهمية اقتصادية، ومن أجل الحصول على ضمانات تطالب دول الخليج العربي بإشراك الجماعة الدولية ودول الخليج العربي في ذلك (المنصور، ٢٠٠٩: ٥٩٩).

ونستنتج مما سبق أن لكل جهة (الولايات المتحدة الأمريكية، دول مجلس التعاون الخليجي، إيران) رؤية مختلفة ومستقلة لمفهوم أمن الخليج العربي، وذلك تبعاً للمتغيرات التي تؤثر على تحديد ذلك المفهوم، والمصالح التي تحكم النظر إلى أمن الخليج العربي، فإيران تنظر إلى الخليج العربي بأنها الحارسة عليه، وأنها القوى العظمى التي من مسؤوليتها حماية أمن الخليج العربي؛ وذلك بالاعتماد على مجموعة مبررات تستند إليها، فمنها قدراتها العسكرية ومحاولاتها في تطوير وامتلاك الأسلحة النووية، ومكانتها الإقليمية، فضلاً عن ادعاءاتها بحقوقها التاريخية في الخليج العربي، ومناداتها بتغيير اسمه إلى الخليج الفارسي، كما أن المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي أيضاً يحكمه عدة عوامل ومصالح استراتيجية ترى واشنطن أنه من الضرورة تحقيقها، أولها المصالح الاقتصادية وتأمين النفط في الخليج العربي كونه يحتوي على أهم الممرات المائية الدولية، فضلاً عن مصالحها الاستراتيجية مع دول الخليج وإيران، إذ تحاول واشنطن التوفيق بينهما من خلال حفاظها على أمن الخليج العربي وسياستها في ذلك، أما دول الخليج العربي، فمنظورها اتجاه أمن الخليج العربي يختلف اختلافاً كلياً، كون دول الخليج العربي هي ست دول يجمعها الإقليم الجغرافي، الذي يعدّ الخليج العربي وأمنه من مرتكزات الأمن القومي لدى كل دولة، فضلاً عن أمنها الاقتصادي من خلال تأمين الممرات المائية لتصدير النفط، خاصة وأن عصب الاقتصاديات الخليجية هو النفط، وهناك اعتماد كبير على النفط في دول الخليج العربي؛ لذلك فأن أي تهديدات لأمن الخليج العربي هو بمثابة تهديد مباشر لأمن دول الخليج العربي الست واقتصادها.

الخاتمة

أدت التطورات التي أثرت في المنطقة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١م وتداعياته الداخلية والخارجية إلى أن تكون لها تأثيرات في علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع العراق، والذي يرتبط الطرفين معاً بمشتركات تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وتشكل العوامل الدائمة مؤثراً فعالاً في العلاقات بينهما إذ تتوزع هذه العوامل الدائمة بين الموقع الجغرافي والسكان والنسيج الاجتماعي والديني، والحراك الداخلي، والنسق العقائدي، وطبيعة النظام السياسي، إضافة إلى إن العوامل المتغيرة التي لها تأثير على العلاقات بين الطرفين، ويمكن الإشارة إليها كالمتمغير الإيراني وبرنامجه النووي وسياسته الخارجية في المنطقة وخصوصاً في سوريا والعراق واليمن، والعامل الإسرائيلي وأثره في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والعامل الأمني ومكافحة الإرهاب. ونظراً لأهمية العراق بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية اعتمدت الأخيرة أهدافاً سياسية واقتصادية وأمنية سعت لتحقيقها من خلال تدعيم علاقاتها مع العراق لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي له، ونشوب الثورات العربية في المنطقة، وظهور العديد من الصراعات الداخلية في المنطقة وبالأخص في بعض الدول العربية التي تشكل عمقاً استراتيجياً وحيوياً لدول الخليج العربي المتمثلة بـ (العراق - سوريا - اليمن).

فقد ظافرة دول مجلس التعاون الخليجي جهودها لمواجهة التهديدات والمخاطر الإيرانية خشيةً من امتلاكها السلاح النووي الذي يجعلها تفرض سيطرتها وتوجه تهديداتها لدول الخليج، فضلاً عن سعيها السابق لتحقيق استراتيجيتها في تصدير مبادئ الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة، وهو ما يمثل تدخلاً في أوضاع في تلك الدول ويؤثر بشكل مباشر على منطقة الخليج العربي بأكملها، وقد يترتب عليه تدخل دول عربية أخرى في المواجهة المحتملة كمصر، مما يترتب عليه زعزعة أمن واستقرار الدول العربية كافة.

المصادر:

الكتب:

- ١- لونج، ديفيد. (٢٠١٤)، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ط٢، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
 - ٢- هويدي، أمين. (١٩٩١)، أزمة الأمن القومي العربي، لمن تدق الأجراس، ط١، دار الشروق، القاهرة.
 - ٣- الزبيدي، حسن لطيف. (٢٠٠٨)، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت.
 - ٤- جورج، سمير. (٢٠١٥)، البترول ثروة الخليج وأثرها في أمنها، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية.
 - ٥- إبراهيم، عمرو محمد وعبدالمجيد، آمال محمود. (٢٠١٥)، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، الدوحة: المركز العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية.
 - ٦- الصادق، محمد. (٢٠١٤)، أمن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل، عمان: دار المنهل للتوزيع والنشر.
 - ٧- الزيات، محمد مجاهد. (٢٠١٥)، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط في القاهرة، ورقة عمل قدمت في الحلقة النقاشية حول الاتفاق النووي الإيراني، القاهرة.
 - ٨- الزبيدي، مفيد. (٢٠١٩)، العلاقات العراقية- القطرية مرتكزات التقارب وفرص المستقبل، تقرير مركز الجزيرة، الدوحة.
- المجلات والدوريات:
- ٩- الحريزي، جاسم يونس. (٢٠٠٧)، العراق ودول الخليج: المتغيرات والمستقبل، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، بغداد.
 - ١٠- جوهر، حسن عبدالله. (٢٠١٤)، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٤٤، القاهرة.
 - ١١- راشد، سامح. (٢٠١٥)، التداعيات غير النووية للاتفاق الإيراني الغربي، مجلة شؤون عربية، عدد ١٦٢، مجلد ٢، مصر.
 - ١٢- الطائي، عبد الرزاق خلف محمد. (٢٠٠٩)، العراق وفكرة الانضمام الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الفرص المتاحة والقيود المفروضة، (بحث ضمن مؤتمر العلمي السادس الذي عقده مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، بتاريخ ٢٧-٢٨/٥/٢٠٠٩، مستقبل علاقات العراق ودول الجوار).
 - ١٣- المنصور، عبد العزيز شحادة. (٢٠٠٩)، أمن الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الأول، دمشق.
 - ١٤- هياجنة، عدنان. (٢٠١٥)، الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي: بين الثابت والمتغير، مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد ٢، العدد ١، البحرين.
 - ١٥- أحمد، قحطان عدنان. (٢٠٠٨)، العلاقات العراقية - السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٨، بغداد.
 - ١٦- إدريس، محمد. (٢٠٠٦)، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة.



- ١٧- العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس. (٢٠١٥)، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية-الخليجية في المجال الاقتصادي، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد ١٩، العراق.
- ١٨- كاظم، محمد كريم. (٢٠١٥)، دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق، دراسات دولية، العدد الثاني والأربعون، تكريت.
- ١٩- الدسوقي، محمود. (٢٠١٤)، إسهام الشركات الخليجية بإعمار العراق، جريدة الصباح الإلكترونية، متوفرة على الموقع الإلكتروني: www.alsabah.com : تم زيارة الموقع ٢٥/٢/٢٠٢٠.
- ٢٠- مبيضين، مخلد. (٢٠٠٦)، العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧-٢٠٠٦، السعودية حالة دراسة، مجلة المنارة، العدد ٢، عمان.
- ٢١- جلود، ميثاق خير الله. (٢٠١٤)، العلاقات العراقية-الخليجية، نشرة تحليلات استراتيجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٤٤، الموصل.
- ٢٢- أحمد، وليد محمود. (٢٠١٥)، العلاقات العراقية-الخليجية بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣م، بحث في كتاب علاقات العراق الاقتصادية وإمكانية تطويرها، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل.

الرسائل والاطاريح :

- ٢٣- قشطة، أكرم محمود. (٢٠١٦)، سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني (٢٠٠٢-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- ٢٤- الخالدي، حمد عدنان. (٢٠٠٧)، التسليح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربي (١٩٩١-٢٠٠٦) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان.
- ٢٥- المعيلي، مالك. (٢٠١٢)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سياساته وتوجهاته في القرن الواحد والعشرون، رسالة ماجستير، كلية مبارك العبد الله للقيادة والأركان، الكويت.
- ٢٦- هليل، محمد أمين أحمد. (٢٠١٥)، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- ٢٧- المطيري، وضاح. (٢٠١١)، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

الكتب الأجنبية :

Iran, the GCC and the Implications of the Nuclear Deal: Rivalry versus
www.tandfonline.com, 12/5/2020.

Markus, Kaim (2008), Great Powers and Regional Orders: the United States and Persian Gulf, England: ashgate publishing L IMITED.

References

Books:

Long , David. (2014), Arab Gulf Security in the Twenty-First Century, 2nd edition, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research.

Markus, Kaim (2008), Great Powers and Regional Orders: the United States and Persian Gulf, England: ashgate publishing L IMITED.



- Howeidi, Amin. (1991), The Crisis of Arab National Security, For Whom the Bell Tolls, 1st edition, Dar Al-Shorouk, Cairo.
- Al-Zubaidi, Hassan Latif .(2008), Iraq and the Search for the Future, Iraqi Center for Research and Studies, Beirut.
- George, Samir. (2015), Oil, the Gulf's Wealth and its Impact on its Security, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies.
- Ibrahim, Amr Mohamed and Abdel Majeed, Amal Mahmoud .(2015), The Iranian Nuclear Program and the Conflict over the Middle East, Doha: Arab Center for Strategic Economic and Political Studies.
- Al-Sadiq, Muhammad. (2014), Arab Gulf Security: Reality and Future Prospects, (Amman: Dar Al-Manhal for Distribution and Publishing.
- Al-Zayat ,Muhammad Mujahid. (2015), The Iranian Nuclear Agreement and its Strategic Implications, (National Center for Middle East Studies in Cairo, working paper presented in the seminar on the Iranian nuclear agreement, Cairo.
- Al-Zaidi , Mufid. (2019), Iraqi-Qatari relations, the foundations of rapprochement and opportunities for the future, Al Jazeera Center report, Doha.

Magazines and periodicals:

- Iran, the GCC and the Implications of the Nuclear Deal: Rivalry versus www.tandfonline.com, 12/5/2020.
- Al-Hariri ,Jassim Younis. (2007), Iraq and the Gulf States: Changes and the Future, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, No. 33, Baghdad.
- Gohar, Hassan Abdullah. (2014), The Gulf Region between the pressures of economic globalization and the challenges of regional integration, Journal of International Politics, Al-Ahram, Issue 144, Cairo.
- Rashed, Sameh. (2015), Non-nuclear repercussions of the Iranian-Western agreement, Arab Affairs Magazine, No. 162, Volume 2, Egypt.
- Al-Tai , Abdul Razzaq Khalaf Muhammad(2009), Iraq and the idea of joining the Gulf Cooperation Council, available opportunities and imposed restrictions, (unpublished research within the sixth scientific conference held by the Center for Regional Studies at the University of Mosul, on 5/27-28/2009, the future of Iraq's relations and neighboring countries.
- Al-Mansour ,Abdul Aziz Shehadeh.(2009), Gulf Security after the American Occupation of Iraq: A Study in the Conflict of Visions and Projects, Damascus



University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 25, Issue One, Damascus.

Hayajneh, Adnan. (2015), The American Strategy Towards the Regional Security Challenges of the Arab Gulf States: Between the Constant and the Variable, Derasat Magazine, Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies, Volume 2, Issue 1, Bahrain.

Ahmed , Qahtan Adnan. (2008), Iraqi-Saudi relations after 2003 and their future features, Journal of International Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, No. 38, Baghdad.

Idris, Muhammad. (2006), The Gulf and the Iranian Nuclear Crisis, International Politics Journal, No. 165, Al-Ahram Center for Strategic Political Studies, Cairo.

Al-Obaidi, Muhammad Abdul Rahman Younis. (2015), Future Prospects for Iraqi-Gulf Relations in the Economic Field, Journal of Regional Studies, Center for Regional Studies, Issue 19, Iraq.

Kazem ,Muhammad Karim. (2015), The Arab Gulf States and Security Stability in Iraq, International Studies, Issue Forty-Two, Tikrit.

Al-Desouki, Mahmoud.(2014). The contribution of Gulf companies to the reconstruction of Iraq, Al-Sabah electronic newspaper, available on the website: www.alsabah.com: The website was visited 2/25/2020.

Moubaideen, Mukhaled. (2007), Gulf-Iranian Relations 1997-2006 (Saudi Arabia, a Case Study) Al-Manara Magazine, Issue 2, Amman.

Jaloud , Mithaq Khairallah. (2014), Iraqi-Gulf Relations, Strategic Analysis Bulletin, Center for Regional Studies, University of Mosul, No. 44, Mosul.

Ahmed , Walid Mahmoud. (2015), Iraqi-Gulf relations after the Third Gulf War in 2003, research published in the book Iraq's Economic Relations and the Possibility of Developing them, Center for Regional Studies, University of Mosul, Mosul.

Messages and theses:

Qeshta , Akram Mahmoud. (2016), The policy of the Gulf Cooperation Council countries towards the Iranian nuclear program (2002-2015), Master's thesis, Al-Azhar University, Gaza.

Al-Khalidi , Hamad Adnan. (2007), Iranian nuclear armament and its impact on the security of the Arab Gulf states (1991-2006), unpublished master's thesis, University of Jordan, Amman.



- Al-Maili, Malik. (2012), The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, its policies and trends in the twenty-first century, Master's thesis, Mubarak Al-Abdullah Command and Staff College, Kuwait.
- Halil, Muhammad Amin Ahmad. (2015), Iranian relations with the Gulf Cooperation Council countries in light of the American occupation of Iraq (2003-2014), Master's thesis, Middle East University, Amman.
- Al-Mutairi, Waddah. (2011), The Role of the Gulf Cooperation Council in Maintaining the Security of the Arabian Gulf Region, Master's Thesis, Middle East University, Amman.